

يجب أن يكون المحل معيناً أو قابلاً للتعين وإلا كان باطلاً بطلاناً مطلقاً، 1- المحل المعين: الأصل أن يتم تعيين المحل صراحة، وتختلف طريقة التعيين بحسب نوع المحل سواء أكان عمل أو شيئاً. فإذا كان محل الالتزام عملاً أو امتناعاً عن عمل وجب تعيين ماهيته وطبيعته ومداه كتعهد صانع بصناعة شيئ معين خلال مدة معينة وبمواصفات معينة. 2- أن يكون المحل قابلاً للتعين: في هذه الصورة لا يكون المحل معيناً بطريقة مباشرة ولكن الأطراف يضمنون العقد أسساً يتم على ضوءها تعيين المحل، ومثال ذلك وضع المشرع لضوابط تحديد أجره العامل في حالة عدم الاتفاق عليها في عقد العمل. ويكون المحل غير مشروع إذا كان مخالفاً للقانون أو النظام العام أو الآداب العامة. فإذا كان هذا المحل عملاً أو امتناعاً عن عمل وجب أن يكون هذا العمل أو الامتناع مشروعاً، ومناطق عدم مشروعية العمل يكمن في مخالفته للنظام العام أو الآداب العامة أو النصوص الأمره للقانون، وإذا كان محل الالتزام نقل حق عيني وجب أن يكون الشيء الذي يرد عليه الحق داخل في دائرة التعامل أي الأشياء التي يباح التعامل فيها، فإذا كان القانون يمنع التعامل في الشيء المتصل بالالتزام فإن العقد يبطل بطلاناً مطلقاً لعدم مشروعية المحل.